**نغيّر القوانين - نُوقف صيد الحيوانات البرية في إسرائيل!**

ثمة حقيقتان يكاد الجمهور في إسرائيل يجهلهما:

الأولى هي أن إسرائيل، رغم حجمها، هي إحدى أهم المناطق للحفاظ على الطبيعة والتنوّع البيولوجي في العالم. فمكانها المميّز بين ثلاث قارات، واحتواؤها على مناطق مناخية مختلفة، يجعلانها إحدى أهم منطقتَين في العالم للهجرة، إذ يمرّ كلّ سنة نحو نصف مليار طير في منطقتنا.

والثانية هي أنّ هناك صيدًا لا بأس به للحيوانات البرية في إسرائيل - وهو ليس قليلًا لا من حيث نطاقه ولا من حيث تأثيراته.

**هناك في إسرائيل صيد قانوني وصيد غير قانوني:**

1. يُدعى **الصيد القانوني** (بغير حقّ) صيدًا "رياضيّا" - يتمّ لأغراض الاستجمام والمتعة.

هناك الآن في إسرائيل نحو 2,000 صيّاد لديهم رخصة صيد. تُصدر التراخيصَ "سلطةُ الطبيعة والحدائق" لموسم الصيد الرسمي كلّ سنة، أي بين 1 أيلول و31 كانون الثاني. يُسمَح خلال موسم الصيد بصيد كلّ ما هو مُحدَّد في أنظمة حماية الحيوانات البرية - 1976: الحَمام البري (بما في ذلك أنواع مثل القمري المهدَّد بالانقراض)، السمان، الزرازير، الغُرَّة، وعدد من أنواع البطّ البري. كل الأنواع المسموح صيدها ليست محميّة في إسرائيل، رغم أنّ بعضها أنواع مهدَّدة بالانقراض (!) كما ذُكر. **كلّ سنة، خلال موسم الصيد الرسمي، يُصطاد في إسرائيل عشرات آلاف الطيور البرية!**

1. **إضافة إلى ذلك، هناك في إسرائيل صيد غير قانوني.** ونطاق الصيد غير القانوني كما تقدّره سلطة الطبيعة والحدائق (بما أنّ الذين يُلقى القبض عليهم هم نسبة ضئيلة جدّا) يصل إلى آلاف حالات الصيد غير القانوني في السنة، التي تشمل على سبيل المثال بين 300 - 1,300 غزال، إضافة إلى مئات حيوانات النيص، الأرنب، وغيرها. إضافة إلى ذلك، يُصطاد عدد كبير من أنواع الطيور (مثل حجل الصخر بهدف أكله، الحسّون وطيور مغرّدة أخرى للاحتفاظ بها كطيور للزينة في أقفاص. يُباع لحم الغزال بنحو 100 ش.ج للكيلوغرام، ونحو 1500 - 2000 ش.ج للغزال، فيما يُباع لحم النيص بنحو 600 ش.ج).

وإضافة إلى الصيد المذكور آنفًا، ثمة في إسرائيل صيد مُنظَّم لأنواع حيوانات تعرّفها سلطة الطبيعة والحدائق كأنواع "مُجتاحة"، حيوانات برية تتكاثر بوتيرة أكبر من قدرة المنطقة على التحمّل، بسبب تكاثر مراكز النفايات والغذاء، ما يسبّب أضرارًا للزراعة وخطرًا على الصحة (مثل الخنازير البرية، بنات آوى، والوبر الصخري). يُدير هذا النوعَ من الصيد نظامٌ من التراخيص التي تمنحها سلطة الطبيعة والحدائق في ظروف محدّدة مثل الزمان، المكان، والوسائل.

لا يُستهلَك لحم الصيد لأهداف الأمن الغذائي، بل لأسباب حضارية وتفضيلات في الطبخ

أكل الحيوانات البرية ليس بدافع الأمن الغذائي. لحم الحيوانات التي تُصطاد أغلى بكثير من اللحم المُصنَّع. رغم أنّ لحم الصيد يُؤكَل، فهو يُصطاد ويُستهلَك بشكل أساسي لأهداف حضارية (عادة من سنوات سالفة، كان فيها صيد الحيوانات البرية ضروريّا من أجل البقاء)، عقيدية (مثل الاعتقاد بوجود قدرات شفاء موجودة في أجزاء حيوانات مختلفة)، أو بكلّ بساطة للتمتّع والتسلية بملاحقة الحيوان، قتله، وبشكل عامّ أكله أيضًا. وهكذا مُقارنةً بقبائل نائية في إفريقيا أو أمريكا الجنوبية، ليست لديها إمكانية الحصول على البروتين الصناعي، وتحتاج إلى لحم الصيد كي تعيش، ليست هناك في إسرائيل ومعظم دول العالم حاجة بشرية وجودية، بل هواية عنيفة جدّا.

الصيد وأكل الحيوانات البرية - خطر فعلي وملموس على الصحة العامة

مصدر فيروس كورونا، مثَله مثَل أوبئة وأمراض أخرى حيوانية المنشأ، هو كما يبدو صيد الحيوانات البرية، الاتجار بها، وأكلُها. كما يبدو، مصدر الفيروس الحالي هو نوع شائع من الخفافيش في الصين، نقلَ عبر نوع مستضيف (لا يُعرَف ما هو، إذ إنّ حيوانات كثيرة تُسوَّق وتُذبَح معًا في سوق في ووهان، لكن يُقدَّر أنه بنغول)، المرضَ إلى البشر. بالتالي، لصيد الحيوانات البرية، الاتجار بها، وأكلها عواقب قاسية جدًّا - ومباشرة - على الصحة العامة: فحتى الآن، تُوفي جراء مرض كورونا أكثر من نصف مليون إنسان في أرجاء العالم، من أصل نحو 11 مليون مُصاب (وذلك رغم إغلاق لم يعرف العالم مثيلًا له).

صيد "رياضي"؟ كلّا إطلاقًا!

بالتباين مع النشاط الرياضي، الذي يتنافس فيه عادةً طرفان موافقان ومعنيّان بالمشاركة في النشاط، وحكَم حياديّ، لا موافقة في الصيد ولا حيادية - فهناك استغلال من نوع مُهيمِن، عبر استخدام وسائل مساعدة مثل البنادق والسيارات ووسائل تكنولوجية للقبض على الحيوانات، لجنس آخر هو في دونيّة واضحة. كما أنّ هذه "الرياضة" تنتهي عادةً بقتل المشارِك الذي لم يكن معنيّا باللعب، لكنّ أحدًا لم يسأله رأيه كما ذُكر.

لذلك، ليس الصيد رياضة، بل عمل عنيف، ذو تأثيرات سلبية قاسية على الحيوانات، في العالم وفي إسرائيل. كثيرًا ما يترك الصيدُ (الموجّه للحيوانات الأكبر) صغارَ الحيوانات والطيور يتيمة، لتجوع وتموت. في حالات كثيرة جدًّا، لا يتميز الصيد بقتل سريع وناجع، بل بضرر قاسٍ يترك الحيوان مجروحًا ويعاني كثيرًا ولمدة طويلة، حتى الموت المُحتَّم. وتؤدي أصوات إطلاق النار، حتى لو لم تُؤذِ الحيوانات، إلى جانب محاولات دهس وأعمال صيد أخرى، إلى ضغط شديد على الحيوانات، ما يُعيق مسار حياتها - عادات أكلها وتكاثرها. ثمة دلائل على الإضرار بجودة الخلايا المنوية لدى الذكور والحَمْل لدى الإناث، نتيجةَ الضغط الذي تقع تحته الحيوانات بسبب نشاط الصيد.

الصيد - خطَر بيئي

**الصيد هو أحد العوامل المركزية للإضرار بالتنوع الأحيائي في العالم وانقراض أنواع من الحيوانات.** إلى جانب التأثيرات البيئية الوخيمة على المنظومات البيئيّة، وبينها الانقراض المباشر للحيوانات والاستغلال المفرط، وكذلك التأثيرات غير المباشرة. من ناحية الانقراض المباشر - المثال الأشهَر على ذلك هو الانقراض العالمي للحَمام المهاجر عام 1914 نتيجةً للصيد، لكنّ الوعليات والأيل الأسمر تكاد تنقرض في إسرائيل لهذا السبب.

اليوم أيضًا، هناك أنواع عديدة من الحيوانات التي يتمّ صيدها هي على وشك الانقراض بسبب الصيد، مثل القمري، أنواع الكركدن، والفيل الإفريقي. من حيث التأثيرات غير المباشرة: الصيد هو انتقائي في كثيرٍ من الأحيان، إذ يختار الصيّادون الأكبر/ الملوَّن/ الأبرز، ما يؤدي إلى انحراف في نِسبة الجنس (‏sex ratios‏) وإلى تغييرات ديموغرافية خطرة لدى الحيوانات. فضلًا عن ذلك، كثيرًا ما تؤدي الانتقائية إلى انقراض أنواع مفترسة في المنظومة، أو انقراض مصادر الغذاء الرئيسية للأنواع المفترِسة، ما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن في المنظومات البيئية وإلى المسّ بأدائها أحيانًا.

يمكن أن تتأثر شرائح صغيرة ومنعزلة بشكل حادّ جدّا، بسبب التأثير المركزي لكل شيء يُصطاد، خُصوصًا الحيوانات التي تتكاثر، وبسبب الانحراف الوراثي الذي يمكن أن ينتج عن التخلّص من أفراد في السكّان. هناك دلائل عديدة على أنّ الصيد يؤثر على الاستخدام الواسع لأنواع الصيد، ويؤدي أحيانًا إلى إزاحة أنواع صيد من مآويها المُثلى إلى مآوٍ أقلّ بسبب ضغط الصيد.

إضافة إلى ذلك، وُجد أنّ استخدام حبات الرصاص في الصيد هو ذو تأثيرات بيئية وصحية بعيدة المدى، إذ إن الرصاص يُسمِّم مجمّعات المياه، وهو خطير على الإنسان والحيوان، ولذلك يُمنَع استخدامه في دُوَل عديدة.

**تعديل قانون حماية الحيوانات البرية 2011 - محاولة لم تنجح**

قانون حماية الحيوانات البرية هو قانون قديم، منذ عام 1955، وهو في ماهيته قانون يُنظِّم مجال الصيد، أكثر ممّا يحمي الحيوانات البرية. فهي لا يتضمن ولا يواجه التهديدات الحالية للحيوانات البرية في إسرائيل، مثل التسمّم. كما يعتبر مخالفة الصيد جنحة، لا جريمة، ما يؤدي إلى كون العقوبات على الصيد غير القانوني في إسرائيل سخيفة.

لذلك، تقرّر قبل نحو عقد دعم تعديل لقانون حماية الحيوانات البرية، بحيث تتمّ ملاءَمتُه مع الواقع الحالي والتهديدات الحالية التي تواجهها الحيوانات البرية. أحد التغييرات الأهم ضمن التعديل، الذي دعمته سلطة الطبيعة والحدائق ووزارة حماية البيئة، هو منع استمرار "الصيد الرياضي". أي أنّ التعديل أراد إلغاء تراخيص الصيد والأنواع المسموح صيدها، وتحويل جميع الصيد المسموح به في إسرائيل إلى صيد ذي هدف واضح. دعمت جمعية حماية الطبيعة ومنظمات حقوق الحيوان هذا التعديل، وسعت إلى إقراره.

**ولكن للأسف، واجه إقرار التعديل عوائق سياسية، وبقي في الدرْج.**

**تواجه الحيوانات البرية في إسرائيل تهديدات قاسية وضغوط تطوير، ولا مجال لمواصلة السماح بصيدها لأغراض ما يُدعى "رياضة".** **يُعنى الاقتراح الحاليّ بدعوة جماهيرية إلى وقف الصيد "الرياضي"، إثر التأثيرات الصحية المحتمَلة والبيئية الفِعلية، وإلى تشديد فرض العقوبات على الصيد غير القانوني، الذي تزداد أعداده في هذه الأيام، لكون التشديد في فرض العقوبات موجَّهًا إلى أماكن أخرى.**

**ما الذي نطمح إليه إذًا؟**

الأزمة الحالية هي فرصة استثنائية للعمل على معاودة العمل على تعديل القانون، وفي مقدمة ذلك حظر الصيد "الرياضي" في إسرائيل وتشديد العقوبات على الصيد غير القانوني.

تقود جمعية حماية الطبيعة حملة هدفها **تغيير القوانين.**

ما نطلبه هو:

1. **حظر الصيد "الرياضي" في إسرائيل.**

نعتقد أن لا مكان لصيد حيوانات برية بسماح من القانون عام 2020. لذا نطلب من صانعي القرار أن يغيّروا القانون ويوقفوا الصيد للمتعة والتسلية في إسرائيل. فالأضرار على المنظومة البيئية والصلة غير السليمة بين الإنسان والحيوانات البرية بسبب الصيد لا يجب أن تستمر.

1. **تشديد العقوبات على الصيد غير القانوني في إسرائيل.**

رغم الجهود التي تبذلها عناصر تطبيق القانون في مواجهة الصيد غير الشرعي، لا تزال هناك آلاف حالات الصيد غير القانوني في إسرائيل. ليس سهلًا ألبتة إلقاء القبض على المُخالفين في الصيد، لكن لدى التمكّن من إلقاء القبض عليهم، تكون العقوبات على هذه التجاوزات خفيفة جدّا وغير رادعة. يشدّد التشريع الذي ندعمه بشكلٍ ملحوظ العقوبات على الصيد غير القانوني في إسرائيل، ما يشكّل عاملًا رادعًا للمُخالِفين المحتمَلين.

من أجل النجاح في تغيير القوانين، نحتاج إلى دعم جماهيري عريض وإلى مُوازَنات تُستثمَر مباشرةً في إجراءات اللوبي، التشريع، ودعم الحملة.

**انضمّوا إلى الحملة:** [‏https://my.israelgives.org/he/campaign/stophunting‏](https://my.israelgives.org/he/campaign/stophunting)

**نحن بحاجة إليك!** **معًا يمكننا وقف الصيد في إسرائيل!**